تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية)

المدرس الدكتور

حامد عبيد حداد

قسم الدراسات الاسيوية

مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي نشأت تجمعات عربية كانت ظاهرياً ذات توجهات اقتصادية ولكن في حقيقتها سياسية ومن هذه التجمعات: مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨، الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩.

ان هذه التجمعات أو التكتلات العربية لم تحقق تكاملاً اقتصاديا حقيقياً حتى بين أقطارها الأكثر تقاربا في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي ،كما إن مجلس التعاون العربي انفرط عقده بعد أحداث عام ١٩٩٠، أما الاتحاد المغاربي فليس أفضل حالا من سابقيه فتراه يتعثر في خطواته منذ تأسيسه وحتى اليوم.

إن مجلس التعاون الخليجي الذي انضمت إليه ست دول عربية خليجية هي: السعودية ،الامارات العربية المتحدة، عُمان، البحرين، قطر، الكويت حاول ان يخطو خطوات ثابتة باتجاه التكامل الاقتصادي وان يرسم مستقبله من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل افضل برنامج صادقت على معظم بنوده جميع الدول الاعضاء في المجلس ،هذه الاتفاقية التي حاولت بموادها الثماني والعشرين ان تغطي معظم جوانب عملية ومرحلة التكامل الاقتصادي.

ولغرض بلوغ الهدف المتمثل في تقييم التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، تناول الاول: مفهوم واهمية التكامل الاقتصادي العربي، وتناول الثاني تجربة مجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي ،اما الثالث فتضمن رؤية مستقبلية لمسيرة التكامل الاقتصادي في دول المجلس، ثم الخاتمة.

المبحث الاول: مفهوم واهمية التكامل الاقتصادي العربي:

بداية لابد من تعريف وتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الذي نعني به جمع ماليس موحداً في اطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والاداري بهدف توحيد انماط

معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة وتستهدف المنفعة المشتركة من خلال ايجاد سلسلة العلاقات التفضيلية[١].

وبذلك يمكن عد مفهوم التنسيق الاقتصادي بمثابة مرحلة متقدمة للتعاون الاقتصادي من حيث كونه يتطلب اتفاقا معينا على اجراء التنسيق بين الدول في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية وقد يمثل التنسيق مرحلة تسبق التكامل الاقتصادي وتمهد له وقد يكون مستقلاً ومعزولا عن أي عمل تكاملي او وحدوي[٢].

ان مفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب ان يستند الى زيادة الانتاج، ويهتم بمشكلات التنمية، واستغلال الموارد الطبيعية المتعطلة. وان الصيغة الراسمالية في التكامل لم تجد لها صلة في الواقع العربي، حيث ان اقتصاديات الاقطار العربية تتسم بضعف جهازها الانتاجي وعدم مرونته، وهذا يعني ان دور التجارة الخارجية على الرغم من اهميته يُعد عاملا مساعدا وياتي بالدرجة الثانية بعد التعامل الاساس المشار اليه[٣].

واذا كان التكامل الاقتصادي امراً لاخلاف حول اهميته وحيويته، فان الخلاف غالبا ما يكون حول افضل الوسائل والسبل لتحقيقه، فاوربا الغربية اتجهت لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دولها عن طريق حرية تجارة السلع والخدمات، وعناصر الانتاج فيما بينها، وان أي خطوة في هذا المجال تعد خطوة في سبيل الوصول الى التكامل. واوربا الشرقية رغم انها سارت في طريق التكامل الاقتصادي ايضا قبل انهيار الانظمة الشيوعية فيها عام ١٩٩١، الا انها اعتمدت وسائل مغايرة تماما للوصول اليه، اذ انها تبنت مبدأ التنسيق بين خططها الاقتصادية، واتفاقات التجارة الطويلة الامد فيما بينها كوسيلة فعالة لتقارب اقتصادياتها تمهيدا لتوحيدها، وتأمين افضل الشروط الممكنة لنموها وازدهارها. اما الدول النامية السائرة في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي ،فقد تبنت تارة اسلوب الدول الغربية ،وتارة اخرى اسلوب الدول الشرقية القائم على مبدا التنسيق بين خططها الاقتصادية وبالنسبة للدول العربية فلابد من التاكيد على ان التكامل الاقتصادي بينها ليس هو الهدف النهائي بل هو السبيل المادي للوحدة العربية الشاملة .فالتكامل الاقتصادي العربي ضرورة قومية يفرضها تاريخ الامة العربية ومصيرها المشترك سعيا نحو الوحدة التي هي ليست خلاصا قوميا فحسب بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف. وبهذا فان التكامل الاقتصادي العربي يعني "اعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الاقطار العربية) مع بعضها ،مقابل انهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المادية الاساسية على طريق اقامة الدولة العربية الواحدة، بوصف ان هذه الصيغة تمثل الطريقة الافضل نحو الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية"[٤].

---

[١] عبد الغني عماد ،التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة ...،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٥٠ ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، كانون الاول ١٩٩٩ ص ٦٣.

[٢] منصور الراوي، الوحدة الاقتصادية العربية تقويم التجربة والسبل الممكنة، بيت الحكمة، العدد ١٣ بغداد ٢٠٠٠ ص ١٤-١٥.

[٣] رحمة صديق، الموارد المالية للتكامل الاقتصادي، المؤتمر الخامس لأتحاد الاقتصاديين العرب ،بغداد ١٩٧٥ ،ص ٥٤.

[٤] عبد الوهاب حميد رشيد ،المشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي ،مجلة الاقتصادي ،العدد الرابع للسنة السابعة عشرة بغداد كانون الاول ١٩٧٦ ص١٣٦.

ان من مزايا التكامل والتنسيق الاقتصادي العربي هو صيانة الامن الاقتصادي العربي الذي يُعد احد العناصر الاساسية في الامن القومي العربي.

وقد تبلورت صورة التكامل الاقتصادي العربي في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت في آذار/مارس ١٩٥٧ ولم ينضم اليها سوى ثلاث عشرة دولة عربية فقط، الا انها مثّلت خطوة كبرى على طريق التكامل الاقتصادي العربي ،فكانت تعبيرا صادقا عن مستلزمات قيامه التي عبرت عنها احكام هذه الاتفاقية والمتمثلة: بحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات وحرية الاقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت وجعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير وعقد الاتفاقات التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بما فيها السياسات المالية والنقدية بين اطرافها، ولم يتم التصديق على هذه الاتفاقية الا في عام ١٩٦٤ من قبل الاقطار الثلاثة عشر. لكن الذي حدث في نفس العام (١٩٦٤) هو اتخاذ قرار السوق العربية المشتركة، وهي السوق التي انضمت اليها في البداية اربع دول هي: العراق وسوريا ومصر والاردن، ثم التحقت بهم ثلاث دول اخرى هي :ليبيا واليمن وموريتانيا .هذا القرار الذي مثّل في واقع الامر تراجعا كبيرا عن الاتفاقية المذكورة، اذ اكد فقط على اقامة منطقة تجارة حرة يتم تنفيذها على مراحل ويمكن ان تتدرج الى اتحاد جمركي ينتهي بالتالي الى ازالة القيود على حركة السلع والخدمات بين اقطار السوق، والى اقامة جدار جمركي موحد تجاه العالم الخارجي .وبينما اكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية على المستلزمات والشروط الاساسية للتكامل الاقتصادي كما تم الاشارة اليه، فان قرار السوق المشتركة لم يتطرق اليها مما مثّل بهذا تراجعا خطيرا من الاهداف الابعد اثرا التي حددتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية لنفسها منذ عام ١٩٥٧[٥].

وكانت قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية تفيد التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق من كافة الرسوم والقيود الجمركية، وقد ظلت السوق موجودة على الساحة العربية قرابة عشر سنوات حتى تجمّد نشاطها في عام ١٩٧٧.

ويمكن عد قمة عمان في تشرين الثاني ١٩٨٠ محطة تشريعية مهمة، اذ اقرت فيها ثلاث وثائق رئيسة هي: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ،استثمار رؤوس الاموال في الاقطار العربية، وميثاق العمل القومي الاقتصادي . فبقمة عمان ارتفع مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك الى مستوى القمة بدلاً من مستوى الخبراء اوالفنيين، وبموجب وثيقة العمل الاقتصادي العربي المشترك كان هناك ربط واضح بين الجانبين الاقتصادي والسياسي وبين الامن القومي والانماء الاقتصادي ،مؤكدا على التخطيط القومي مقابل التخطيط القطري وفقا لمبادئ اساسية للسلوك الاقتصادي العربي[٦].

وقد تضمنت هذه المبادئ: ضرورة العمل المشترك لتحقيق التنمية والامن الغذائي والعسكري والتكامل الاقتصادي وتحييد العمل الاقتصادي المشترك .والالتزام بمبدأ

---

[٥] لمزيد من المعلومات راجع :-
عبد المنعم السيد علي ،التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق اوسطي ...،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢١٤ بيروت ١٩٩٦ ص ١٣.

[٦] محمد محمود الامام ،منهجية اعداد المشروعات العربية المشتركة ...،ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة ،الكويت ،آذار ١٩٨٣ ص١٦٥.

المواطنة الاقتصادية العربية، والالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وحرية انتقال رؤوس الاموال بين الاقطار العربية .الا ان هذه الوثائق تجاوزت التبادل الى التكامل الاقتصادي الانتاجي التنموي ولكنها افتقرت الى مبدأ الالتزام مما ادى الى تعثرها وجمودها .

كذلك ابرمت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي تم التوقيع عليها عام ١٩٨١ في تونس والتي تعد حجر الزاوية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في المجالات التجارية ،وكانت هذه الاتفاقية هي الدافع الاساس وراء التفكير في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية والتي اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية برنامجها التنفيذي في شباط عام ١٩٩٧ ،وقد اتفقت الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية على الشروع في تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ابتداءا من مطلع عام ١٩٩٨[٧].

ان اعادة العمل الاقتصادي العربي المشترك باقامة منطقة التجارة الحرة على المستو ى الثنائي اصبح لها حضور بين الدول العربية رغم وجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،فقد شهدت السنوات الماضية وبدءا من عام ١٩٩٨ توقيع عدد من اتفاقات مناطق التجارة الحرة العربية الثنائية وهي :الاتفاق السوري – اللبناني ،واتفاقية التبادل الحر بين مصر وتونس ،والاتفاقية بين مصر والمغرب وقد وقعت جميع هذه الاتفاقيات خلال عام ١٩٩٨ .

كذلك اتفاقيات التبادل التجاري الحر التونسية – المغربية ،والتونسية – الاردنية ،والتونسية –الكويتية حيث وقعت جميعها خلال عام ١٩٩٩ .فضلاً عن اتفاقيات التبادل الحر بين مصر والعراق ،وبين مصر وسوريا، وبين مصر والاردن ،وبين العراق وتونس والتي وقعت جميعها خلال عام ٢٠٠١.

والجدير بالذكر انه قلما بُنيت الاتفاقيات الثنائية على مجرد منافع ومصالح اقتصادية ،فالدول قد تتوخى مكاسب سياسية تحققها من خلال عقد اتفاقية ثنائية على امل ان تحقق المكاسب الاقتصادية لاحقا.

وعليه فقد واجهت عملية التكامل الاقتصادي العربي بعض العقبات والمعوقات منها :سياسية، ومنها اقتصادية، ادت الى تفاقم ظاهرة التبعية للخارج، وصارت التجزئة العربية تزداد رسوخا في الوقت الذي اقامت فيه دول اقليمية اخرى لنفسها تكتلات اقتصادية عملاقة جعلتها تكتسب ثقلاً واضحاً في ميدان التعامل مع دول العالم .

المبحث الثاني :تجربة مجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي :-

اولاً:- نبذة تاريخية عن مسيرة المجلس الاقتصادية:

تقع اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وهي (السعودية ،الامارات العربية المتحدة، عُمان ،البحرين ،قطر ،الكويت) بين افريقيا الغربية وايران والى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب .تبلغ مساحتها مجتمعة ٢٥٦٢٥٢٤ كم٢،تغطي المملكة العربية السعودية نسبة ٨٧% منها .وتطل هذه الدول على الخليج العربي الذي يقع بين الجزيرة العربية غربا وايران شرقا ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوبا والعراق شمالا.

[٧] صحيفة الجمهورية ،العدد ١١٠٢٥ ،الخميس ٢٢ شوال ١٤٢٣ه-٢٦ كانون الاول ٢٠٠٢م.

ان دول مجلس التعاون الخليجي الست تشترك فيما بينها بمواصفات معينة فجميعها باستثناء البحرين هي دول منتجة للنفط، وذات كثافة سكانية قليلة، وتتوفر لديها مداخيل مرتفعة واحتياطات مالية كبيرة يُعاد تشغيلها في الخارج ،كما انها انظمة ارثية اسروية مطلقة ،واخيرا هي دول عربية مسلمة ،هذه المواصفات المشتركة شكلت عوامل التقاء وتكامل بين هذه الدول .

قام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١ ،وان قيامه لم يأت وليد الصدفة وانما جاء امتداداً للتعاون القديم بين هذه الدول، اذ ساهمت في انضاجه الظروف الدولية والاقليمية التي تفاقمت احداثها في اواخر السبعينيات مما دفع بحكومات دول الخليج العربية الستة للقيام باتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة اطار عمل جماعي قابل للتطبيق :يحقق الرغبة المتجسدة في نفوس ابناء هذه المنطقة منذ زمن طويل في الوحدة والعمل المشترك ،وينظم التعاون السابق بينها ،ويحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، واخيرا يحفظ الامن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم .ففي ٤ شباط / فبراير ١٩٨١ عُقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية: السعودية ،الامارات،الكويت،عُمان ،البحرين ،قطر ،وقد وافق المؤتمر على انشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات .

وقد عُقدت اول قمة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في ابو ظبي بتاريخ ٢٥ آيار / مايو ١٩٨١ ،حيث اعلن في الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ،وناقش المؤتمر ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك ،اوضحت ان ظهور مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي ،كما اكدت على الخصائص المشتركة لسكان المنطقة والاخطار التي تتهدد هذه المنطقة وثرواتها وعد قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة ومحاولة تحويل النفط الى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوب المنطقة واشارت الورقة الى الفرصة التاريخية المهيأة لتحقيق اندماج حقيقي وقد تغلق الى الابد ان لم يحسن استثمارها[٨].

في مؤتمر القمة الاول وافق قادة دول مجلس التعاون الست على الوثائق الرئيسة الاربع وهي :النظام الاساسي للمجلس ،النظام الداخلي للمجلس الاعلى ،النظام الداخلي للمجلس الوزاري ،والنظام الاساسي لهيئة تسوية المنازعات .

ان من اهم الاهداف الرئيسة التي نص عليها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي العربي هو التعاون الاقتصادي .ولدفع هذه العملية وتعزيزها تقرر عقد اتفاقية رسمية تكون بمثابة قاعدة لتعاون اقتصادي اوثق تعرف (بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة) ان استخدام كلمة (موحدة) في عنوان الاتفاقية انما يشير الى تاكيد قادة مجلس التعاون على التكامل الاقتصادي كعنصر يربط نشاطات المجلس .ففي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الرياض والتي تستهدف "تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط

[٨] عبد الله الاشعل ،الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ،الرياض ،١٩٨٣ ص٢٦.

الاقتصادية فيما بينها وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها "[٩].

وتضم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مقدمة وسبعة فصول مقسمة على ٢٨ مادة تغطي التفاعل الاقتصادي في عدة قطاعات هي :

التبادل التجاري (المواد ١-٧) انتقال حركة الراسمال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي (المواد ٨-٩) التنسيق الانمائي المواد (١٠-١٣) التعاون الفني (المواد ١٤-١٧) النقل والاتصالات (المواد ١٨-٢٠) التعاون المالي والنقدي (المواد ٢١-٢٣) احكام ختامية (المواد ٢٤-٢٨).

ان هذه الاتفاقية تتبنى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيدها لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك تنسيق القوانين والانظمة التجارية والصناعية والجمركية المطبقة فيها وتوحيدها .

ثانيا:- الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي :

هناك خصائص اقتصادية عامة مشتركة تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن اهمها ما يلي[١٠]:-

١ - اقتصادات احادية الانتاج :تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا بصفة رئيسة على سلعة واحدة هي النفط وبذلك فانها تعتمد على مصدر اساس شبه وحيد للدخل .

٢ - التبعية الاقتصادية : تتسم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة عالية من التبعية الاقتصادية للخارج تصديرا واستيرادا اذ تستورد معظم احتياجاتها الانتاجية والاستهلاكية والوسيطة من الخارج.

٣ - ضيق نطاق السوق المحلية :يُعد ضيق نطاق السوق المحلية والارتباط بالسوق العالمية صفة مشتركة بين جميع الدول النامية الا ان دول مجلس التعاون الخليجي تتميز باتساع هذه الظاهرة حيث ان اقتصادات هذه الدول ترتكز اساسا على سلعة واحدة هي النفط الخام وهذه السلعة لاتؤدي زيادة انتاجها وتصديرها دورا مهما في زيادة الانشطة الاقتصادية الاخرى .

٤ - الازدواجية في المشروعات الاقتصادية :تقوم السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي منفردة على تحقيق اهداف متشابهة على الصعيد الاقليمي حيث يلاحظ ان خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول تسعى الى ايجاد مصادر بديلة عن النفط ولكن بدون وجود تنسيق بين هذه الخطط الامر الذي ينجم عنه ازدواجية في المشروعات الاقتصادية والانتاجية ويؤدي الى التنافس بينها ويبعدها عن التكامل الذي تسعى الى تحقيقه .

٥ - ضعف الطاقة الانتاجية او (محدودية معدل الاستهلاك الكلي) :يلاحظ انه على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي فان

---

[٩] مجلس التعاون لدول الخليج العربي الامانة العامة ،الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ،الرياض ١٩٨١.

[١٠] نايف علي عبيد ،مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،شباط / فبراير ١٩٩٦ ،ص ٢٩-٢٤٣.

معدل الاستهلاك الكلي (العام والخاص) لم يتجاوز نسبة ٢٨% من الناتج القومي الاجمالي وهذه النسبة تعد متدنية للغاية بالمقارنة مع مثيلاتها في المنطقة العربية .

٦ - مشاكل الموارد المائية والتنمية الزراعية : تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بندرة في مواردها المائية العذبة وذلك لأن معظم اراضيها قاحلة او شبه قارية او صحراوية فضلاً عن انخفاض معدل سقوط الامطار وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة والامكانيات المتاحة للتوسع فيها .

٧ - القطاع الحكومي : يلعب القطاع الحكومي دورا مهما في الحياة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من اعتناقها فلسفة النظام الاقتصادي الحر اذ انه يُعد الممول الرئيس لعمليات التنمية بفضل ما يتوافر لحكومات هذه الدول من عوائد مالية نفطية كبيرة .

٨ - الندرة في الموارد البشرية : تعاني دول مجلس التعاون الخليجي نقصا حادا في القوى العاملة الوطنية وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيس على العمالة الاجنبية بحيث بلغت نسبتها بين ٩٠% و٤٠% في دول المجلس الست ومن غير المتوقع الاستغناء عنها والسبب يعود الى ان قسما من السكان المحليين يحبذ الوظيفة الحكومية والقسم الاخر العمل التجاري .

٩ - ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي : ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة للمداخيل النفطية وبالرغم من هذا الارتفاع ظلت دول المجلس ذات اقتصاد وتركيب اجتماعي يتسمان بالخصائص نفسها التي تتسم بها الدول النامية عامة وذلك لان زيادة الثروة في حد ذاتها لاتؤدي الى القضاء السريع على مظاهر التخلف .

ثالثا:- الصعوبات والمعوقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس :-

يمكن تقسيم الصعوبات والمعوقات امام التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي الى صعوبات او معوقات هيكلية أي ناجمة عن التركيب الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي لهذه الدول وصعوبات ناجمة عن التنفيذ والتطبيق لهذه الاتفاقية وكما يلي[١١]:-

١ - الصعوبات الهيكلية وتشمل ما يلي :-

أ - الاعتماد المفرط على قطاع النفط .

ب -صغر حجم الاسواق .

ج -نقص القوى العاملة مقابل ضخامة عدد الوافدين .

د - ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية .

ه - الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ - الصعوبات في تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة : وتعني عدم الالتزام بما يصدر من قرارات عن المجلس وكما يلي :-

أ - عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الاعلى وتاخيره في بعض الدول .

ب -اختلاف المستويات الادارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية .

[١١] **نفس المصدر .ص ٢٤٤-٢٤٩.**

ج - عدم وصول تعليمات واضحة في بعض الاحيان الى الجهات التنفيذية .
د - في حالات قليلة يكون هناك اختلاف في تفسير القرارات .
ه - ان التقيد بما ورد في الوثائق التي تتناول توحيد السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء لايزال متروكا لاجتهادات وحسن نوايا الاجهزة التنفيذية في الدول الاعضاء في المجلس .
و - تميل الدول الاعضاء الى النظر الى الانظمة والقوانين التي تناقش في اطار المجلس على انها وثائق استرشادية ولن تؤدي هذه الوثائق غرضها الا اذا حلت محلها مثيلاتها الوطنية .

رابعا :منجزات مجلس التعاون الخليجي :

فيما يلي اهم الانجازات الاقتصادية التي حققها المجلس[١٢]:-

أ - الاتفاقية الاقتصادية الموحدة :وتتضمن المبادئ التالية :
١ - السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الاقطار الخليجية وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها .
٢ - تكتسب المنتجات الصناعية بجميع اقطار المجلس صفة المنشأ الوطني .
٣ - يوضع حد ادنى لتعرفة جمركية تجاه العالم الخارجي .
٤ - حرية تجارة العبور (الترانزيت).
٥ - تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي .
٦ - حرية التملك والارث والانتقال وحرية رؤوس الاموال .
٧ - تنسيق وتجانس بين خطط التنمية .
٨ - تنسيق السياسة النفطية .
٩ - التنسيق الصناعي والتنمية الصناعية وتوحيد التشريعات الصناعية وتوزيع المشاريع الصناعية ودعم المشروعات المشتركة .
١٠-التعاون الفني والاتفاق على شروط نقل وتطويع التكنلوجيا .
١١-وضع وتنسيق برامج التدريب والتأهيل وسياسات القوى العاملة .
١٢-معاملة وسائط النقل في مختلف اقطار المجلس معاملة وسائط النقل الوطني بما في ذلك البواخر والسفن والقوارب .
١٣-توحيد انظمة الاستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتقديم المعونات الخارجية .

ب -تشكيل خمس لجان قطاعية من الوزراء والمختصين لتعمل مع الامانة العامة في سبيل تحقيق اهداف المجلس وكما يلي :-
١ - لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .
٢ - لجنة التعاون المالي والاقتصادي .
٣ - لجنة التعاون الصناعي .
٤ - لجنة النفط .

[١٢] **فؤاد حمدي بسيسو ،التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،بيروت ،آيار / مايو ١٩٨٤ الطبعة الثانية ،بيروت ،ايار / مايو ١٩٨٧. ص ١٨٣-١٨٧.**

٥ - لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية .

ان الاتفاقية الاقتصادية اعلاه الموقعة في ٨ حزيران / يونيو ١٩٨١ في الرياض والتي دخلت حيز التنفيذ في آذار / مارس ١٩٨٣ ورغم شمولها لجميع اوجه التعاون الاقتصادي والتخطيطي والمالي والنقدي والتجاري الا انها صيغت بروح التوجه صوب اقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة،الاتحاد الجمركي ،السوق المشتركة ،فالوحدة الاقتصادية).

ان اهم ما يعيق عمل المجلس في تحقيق خطوات تعاون اعمق هو طبيعة النظام الاساسي للمجلس الذي يؤكد على :-

- الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة من اعضائه.
- ان المجلس لايصدر قرارات واجبة التنفيذ وانما توصيات ثم تقوم السلطات في الدول الاعضاء باصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الاعلى من قرارات .

وهذا ما يتعارض مع طبيعة التوجهات التكاملية التي تقبل بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة او التكتل كما هو الحال في الاتحاد الاوربي . وخلاصة القول ان دول مجلس التعاون الخليجي حاولت ان تخطو وبشكل مدروس باتجاه التكامل الاقتصادي من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تضمن مستقبل هذه الدول الا ان هناك عقبات ومشاكل كثيرة قد حدت من مسيرة التكامل الاقتصادي منها : البنية الاقتصادية لهذه الدول ،ارتباط التنمية الاقتصادية لهذه الدول بمداخيل النفط ،التمسك بالسيادة القطرية وعدم التنازل لصالح السيادة الاقليمية .ومع ذلك تعد تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي خطوة متقدمة باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود .

خامساً:اثر ارتفاع اسعار النفط على اقتصادات دول المجلس :-

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٥% من احتياطي النفط في العالم كما انها تسهم بنسبة ٤٥% من صادرات النفط العالمية لذا فان تعرض اسعار النفط للتذبذب في الاسواق العالمية من شأنه ان يترك تأثيرات ايجابية وسلبية على اقتصادات تلك الدول وقد شهدت الحالة الاقتصادية في دول المجلس خلال الفترة الماضية من هذا العام انتعاشا كبيراً بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث كان لارتفاع قيمة الايرادات النفطية تاثيرات ايجابية وسلبية على اقتصادات دول المجلس وعلى مختلف الاصعدة وكما يلي:-

أ - التاثيرات الايجابية :تمثلت بما يلي :

١ - تحسن في الموازنات العامة .
٢ - انتعاش اسواق الاوراق المالية .
٣ - خلق استثمارات جديدة محلية واجنبية .
٤ - ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي .
٥ - تحسن في الميزان التجاري .
٦ - ارتفاع معدلات النمو .
٧ - التخلص من الديون المحلية والاجنبية .

اما الاثار السلبية لارتفاع قيمة الايرادات النفطية فتكمن في كون دول المجلس

لاتملك خططاً واضحة تستند الى استراتيجيات معينة لتوجيه تلك الايرادات حيث تذهب تلك العائدات الى سداد الديون المتراكمة وتوسيع الانفاق العسكري وتسرب جزء من هذه العائدات في شكل تمويلات للعمالة الوافدة من خارج دول المجلس وبالتالي فان هذه العائدات لاتحقق نقلة نوعية في اقتصاديات دول المجلس وذلك لان تلك الاقتصادات تعاني بالاساس من مشاكل كثيرة كما ورد سابقاً.

سادساً :نمو التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي :

ان تزايد التجارة البينية للدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتصاعد نموها يُعد مؤشراً ايجابياً على تحول التجارة من الخارج الى داخل المجلس وهو امر مرغوب فيه اذ ان الغاية الاساسية من التكامل الاقتصادي هو التخفيف من حدة الاعتماد على التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي اولا واعادة ترتيب توزيعها الجغرافي بما يتلاءم ومصالح الدول الاعضاء حيث تكون الحصة الاكبر للتجارة من نصيب دول المجلس وذلك بعد استكمال مستلزمات النهوض التنموي وعند ذلك تتمكن الدول الاعضاء من التخفيف من حدة التبعية للدول المتقدمة الرأسمالية .

والجدول رقم (١) يوضح ذلك :

جدول رقم (١)

يبين نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي[١٣]

الدول	الصادرات %				الواردات %			
	البينية (باستثناء النفط)		اجمالي الصادرات للعالم		البينية (باستثناء النفط)		اجمالي الواردات للعالم	
	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥
البحرين	٩،٨٨	٠،٩٤	٤،٥٥	٥،٦٧	١١،٥٤	٣،٧٠	٠،٠٢	٤،٥١
الكويت	٧،٢٧	٤،٠٣	٩،٧٧	٨،٣٤	٢٢،٣٠	١،٦٨	١٨،٥٢	(٨،٧١)
عمان	١٢،٠٨	١٣،٩٥	٢،٧١	١٣،٦٨	١٠،٩٩	٦،٥٥	٩،٦٤	٣،٤٧
قطر	٥،٧٢	١٣،٣٣	١،٣٠	٢٤،٨٣	٢٠،٧٦	٥،١٩	١٦،٧٥	(٢،٤٣)
السعودية	٢١،٨٠	(٠٠،٢٠)-	٢،٤١	٩،١٦	٦،٧٧	٧،٤٣	٣،١٣	١،٤٨
الامارات العربية	٣،٦٢	(٣،٣٨)-	٠،٥٧	١٢،٤٧	٦،٥٠	٤،٤٠	٧١،١٢	٥،١١
مجلس التعاون الخليجي	١٠،٠٦	٧	٣،٥	١٢،٢٤	١٣،١	٤،٨٠	١٩،٨٦	٠،٥٧

يلاحظ في بيانات الجدول اعلاه انخفاض المعدل العام لنمو الصادرات البينية الى ٧% في عام ٢٠٠٠ بعد ان كان اكثر من ١٠% في عام ١٩٩٥ وذلك بسبب عدم

[١٣] **يونس عبد الله الطائي ،التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة دراسات اقليمية ،السنة ٢ ،العدد ٤ مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ذي القعدة ١٤٢٦ه – كانون الاول ٢٠٠٥ .ص ١١٦.**

اعتماد الصادرات البينية على قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وان معظمها هي سلع يعاد تصديرها اما المعدل العام لنمو الواردات البينية فقد انخفض الى ما يقارب ٥% في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ بعد ان كان اكثر من ١٣ % في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ ان السبب في هذا الانخفاض يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية وظاهرة اعادة التصدير وبمقارنة معدلات نمو الصادرات البينية مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعالم يظهر ان معدلات نمو الاولى للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ اعلى من الثانية باستثناء الكويت اما المعدل العام لنمو الصادرات البينية للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ فكان اعلى من المعدل العام لنمو اجمالي الصادرات للفترة ذاتها اذ بلغ اكثر من ١٠% للاولى في حين كان معدل نمو الثانية اكثر بقليل من ٣% لكن الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ شهدت انخفاضاً لمعدلات نمو الصادرات البينية في جميع الدول الاعضاء باستثناء عُمان التي حافظت على معدلات النمو ذاتها بالمقارنة مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعالم في الفترة نفسها كما ان المعدل العام لنمو اجمالي الصادرات في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ كان اعلى من المعدل العام لنمو الصادرات البينية للفترة ذاتها اذ كان اكثر من ١٢% للصادرات الاجمالية في حين بلغ ٧% للصادرات البينية .مما تقدم يتضح ان معدلات نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي كانت متذبذبة وغير مستقرة بشكل عام .

المبحث الثالث :رؤية مستقبلية لمسيرة التكامل الاقتصادي في دول المجلس :-

يُعد النفط العمود الفقري لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اذ تمثل الايرادات النفطية حوالي ٨٠% من اجمالي الايرادات الحكومية في تلك الدول كما تمثل حوالي ٣٠% من اجمالي الناتج المحلي لها وتمثل ما نسبته ٨٠-٩٠% من عائدات التصدير وتنتج دول المجلس ١٧ مليون برميل يومياً تدر عائدات يومية قدرها واحد مليار دولار في اليوم (اذا كان سعر برميل النفط ٦٠ دولاراً وهو اقل من سعره الحالي) وهناك دلائل تشير الى ان الاستهلاك العالمي للنفط سيزداد من ٨٢ مليون برميل يوميا في الوقت الحاضر الى ١٢٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٥ وستكون ٦ دول فقط هي القادرة على زيادة طاقتها الانتاجية ٥ منها في منطقة الخليج العربي وواحدة في امريكا اللاتينية وهي فنزويلا[١٤] .

وتشير تقارير الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات الى ان دول مجلس التعاون الخليجي ستنتج اكثر من ٦٠ مليون طن متري من البتروكيماويات في عام ٢٠٠٧ كما تتمتع دول منطقة الخليج العربي باهمية استراتيجية في قطاع البتروكيماويات والكمياويات العالمي وتوقع الاتحاد نمو هذه القطاعات في المنطقة بنسبة ١٣% مع حلول العام ٢٠١٠ مشيراً الى ان المنطقة تتجه في شكل متزايد لتصبح مركز ثقل صناعة الكيمياويات العالمية كما يتوقع ان تصل صادرات الخليج العربي الى ٥٠ مليون طن في العام ٢٠٠٨ .

من جهة اخرى قدر خبراء متخصصون في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي حجم استثمارات المنطقة في صناعة البتروكمياويات باكثر من ٥٠ مليار

[١٤] اشرف محمد كشك ،ارتفاع اسعار النفط واقتصادات دول الخليج ،مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٦٢ ،اكتوبر ٢٠٠٥ ،المجلد ٤٠،الاهرام ،مصر .ص ١٨٦.

دولار خلال السنوات القليلة القادمة حيث ان هذه الاستثمارات ستغطي اكثر من ١٠ مشاريع ضخمة يتراوح راسمال كل منها بين ٣-٤ مليارات دولار وتستحوذ السعودية على نصفها تقريباً[١٥].

وتُعد منطقة الخليج العربي على راس قائمة الدول التي تمتلك طاقات كبيرة في قطاع البتروكيماويات وتتفوق على مناطق اخرى في العالم للأسباب التالية[١٦]:-

أ - توافر المواد الاولية
ب -الموقع الجغرافي الاستراتيجي
ت -التقنيات الحديثة
ث -توفر سيولة كبيرة لتمويل المشاريع في هذه الاسواق
ج - تقدم تكاليف مخفضة نسبياً في البناء واليد العاملة .
ح - تقدم حوافز ضريبية سخية للشركاء الاجانب

لكن هناك بعض التحديات التي ستواجه المسيرة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي خلال المرحلة القادمة والتي تُعد تحديات كبيرة ينبغي معالجتها ومنها[١٧]:-

١ - اصلاحات سوق العمل المطلوبة والتي ينبغي ان تركز على اصلاح الخلل في التركيبة السكانية وما تمثله القوى العاملة الوافدة من الخارج على تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطرة وخاصة في ظل الاهتمام الدولي بقضية المهاجرين .
٢ - قضية البطالة بين ابناء دول المجلس والتي اصبحت تتفاقم يوما بعد يوم بسبب نظم التعليم التي لاتواكب التطورات الاقتصادية وتدني مستوى الاجور في القطاع الخاص .
٣ - الارتفاع الجنوني في اسعار العقارات والاراضي نتيجة تدفق الايرادات النفطية وتوافر السيولة المحلية وعودة راس المال الخليجي من الخارج بعد احداث ايلول / سبتمر ٢٠٠٣.
٤ - ارتفاع اسعار الاسهم في اسواق المال الخليجي ارتفاعا غير معهود في اسواق الاسهم وله اثار مدمرة في النظام المصرفي .
٥ - اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية التي ستمنح الاخيرة مزايا تفضيلية لم تقدم دول المجلس على منحها لبعضها وفقا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة وتوحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس ومن ثم على كل الترتيبات المستقبلية لتقدم المسيرة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي .

هذه الاتفاقيات ربما ستفرض ضغوطاً على دول المجلس للقبول ببعض الشروط الامريكية التي ستخل بالتزاماتها التكاملية والاتفاقيات المبرمة مع بعضها البعض وربما

[١٥] صحيفة الصباح ،الخميس ٣٠ ذو القعدة ١٤٢٧ ه- كانون الاول ٢٠٠٦م.
[١٦] نفس المصدر.
[١٧] التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

بعلاقاتها العربية وخاصة فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني واخيرا ان هذه الاتفاقيات ستشكل تحدياً حقيقياً لمسيرة المجلس الاقتصادية التكاملية ومستقبله .

الخاتمة :-

من المحطات الرئيسة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي المشترك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت في آذار / مارس ١٩٥٧ والتي مثلت خطوة كبيرة على طريق التكامل الاقتصادي العربي الا ان الخطوة التالية التي اعقبتها والتي تمثلت في اتخاذ قرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ عُدت تراجعا كبيرا عن الاتفاقية المذكورة وقد جاءت قمة عمان عام ١٩٨٠ لتشرع ثلاث وثائق مهمة تجاوزت التبادل الى التكامل الاقتصادي الانتاجي التنموي ولكنها افتقرت الى مبدأ الالتزام مما ادى الى تعثرها وجمودها ثم جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة ١٩٨١ في تونس التي تُعد حجر الزاوية للعمل التجاري العربي .

ان مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ينبغي ان تؤكد على العناصر التالية:-

- تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة لانهما يُعدان من العلامات البارزة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
- التوسع في اقامة المشروعات العربية المشتركة لانها صيغةفاعلة من صيغ التكامل الاقتصادي العربي .
- لابد من وجود حد ادنى من التنسيق بين الخطط والبرامج الاقتصادية العربية لانها تعد نقطة الانطلاق الصحيحة للتكامل الاقتصادي العربي .
- ضرورة اعادة تنظيم اجهزة التكامل الاقتصادي العربي بما يجعلها بعيدة عن التداخل والازدواجية في اختصاصات واعمال مؤسساتها .

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي ان تخطو خطوات واعدة باتجاه التكامل الاقتصادي رغم المعوقات والمشاكل الكثيرة التي واجهتها وان ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمثل افضل برنامج صادقت على معظم بنوده جميع الدول الاعضاء في المجلس هذه الاتفاقية التي حاولت بموادها الثمان والعشرين ان تغطي معظم جوانب عملية ومراحل التكامل الاقتصادي .وكانت ابرز ما اتسمت به جهود مجلس التعاون الخليجي هو تبني التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة على الرغم من عدم تطبيقها تطبيقا تاما في بعض دول المجلس اما الاختبار الحقيقي لمدى انجاز عملية التكامل الاقتصادي فسيكون في مدى التزام هذه الدول وتطبيقها لما يصدر عن المجلس من قرارات تطبيقا دقيقا وبارادة سياسية واضحة .

وينبغي على دول المجلس ان تستغل العوائد النفطية الكبيرة التي تم الحصول عليها نتيجة ارتفاع اسعار النفط القياسية استغلالاً جيدا ولابد من انفاقها في مشروعات ليست ضمن الميزانيات الموضوعة بل يجب ان تتفق في :استثمارات طويلة الاجل ،استثمار في التنمية البشرية ،اصلاح وصيانة المنشآت النفطية انشاء مصاف نفطية خليجية وغير ذلك .

واخيرا لابد من القول ان عدم فهم العلاقات والارتباطات التي تقوم بين العوامل

السياسية والعوامل الاقتصادية التي تحكم عملية التكامل الاقتصادي هي من اهم عوامل فشل العرب في تحقيق اهدافهم في تنمية علاقات التعاون ،التكامل ،الاندماج .فالمشكلة السياسية وحرص بعض الاقطار العربية على التمسك الكامل بسيادتها تجاه الاقطار العربية الاخرى وتقلب العلاقات السياسية بين الحكام العرب وعدم جدية البعض منهم في تطبيق ما يتفق عليه من خطوات تكاملية كل هذا جعل عمليات التكامل الاقتصادي العربي تخضع لهذه الظروف ،فنجد الاندفاع نحو التكامل حتى يصل الى درجة الوحدة تارة والتباعد الى حد القطيعة تارة اخرى .